النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية

دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران

Islamic windows in traditional banks as a transitional stage to Islamic banking a case study of the Bank for Agricultural and rural Development - Oran Agency -

كوديد سفيان[1]، درويش عمار [2]

[1] جامعة عين تموشنت، sou-fy-a@hotmail.fr

[2] جامعة عين تموشنت، ammar.derouiche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/11/10 تاريخ القبول:2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النوافذ البنكية الإسلامية وتبيين أهميتها كخطوة أولية لانتقال البنوك من العمل التقليدي محو المالية الإسلامية.

وتم الاعتماد على دراسة حالة واستخدام استبيان وجه لعينة من زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة وهران إلى أن هناك تجاوب واقبال كبير من طرف المتعاملين مع هذه النوافذ، بحيث حظيت تجربة فتحها بالقبول والتشجيع باعتبارها منفذا للتعاملات المالية الشرعية.

كلمات مفتاحية: بنك، مالية إسلامية، نوافذ بنكية إسلامية، منتجات مالية إسلامية.

تصنيفات JEL : G21، P34، Z12.

Abstract:

This study aimed to introduce Islamic banking windows and explain its importance as an initial step for the transition of banks from traditional towards the Islamic financial.

The research concluded through a case study in which a questionnaire was relied on a clients sample's facet of the agricultural and rural development in Oran Agency, that there is a great response and demand on the part of those dealing with these windows, so that the experience of opening them was accepted and encouraged as an outlet for legitimate financial transactions.

Keywords: Bank; Islamic finance; Islamic banking windows; Islamic financial products .

Jel Classification Codes: G21, P34, Z12.

المؤلف المرسل: كوديد سفيان، **الإيميل**: Sou-fy-a@hotmail.fr

1. مقدمة:

أصبحت الوساطة المالية أكثر من ضرورة في ظل الحياة الاقتصادية الحديثة، بحيث لا يمكن الاستغناء عن البنوك باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد، وفضاء للالتقاء بين أصحاب الفائض المالي وطالبي التمويل، فالكثير من المشاريع الاستثمارية ومشاريع التنمية تتوقف على مدى انسيابية العلاقة التفاعلية بين البنوك كونها وعاء لجمع المدخرات ومصدرا لتمويل المشاريع. غير أن ظاهرة البنوك الربوية كانت هي السمة الوحيدة للنظم المالية لمجمل الدول وخاصة الدول الإسلامية باعتبارها كانت تابعة للدول المستعمرة لها في كثير من القوانين والتنظيمات الاقتصادية. إلا أنه مع مطلع القرن العشرين ظهرت بعض الاجتهادات لإنشاء نظم مالية خاصة بالدول الإسلامية كمحاولة منها للاستقلال عن النظم الربوية، ولعل ابرز مؤسسة مسوقة لهذه الفكرة كانت البنوك لأنها الشريان الرئيسي لحركة الأموال. ومع تعالى الأصوات المنادية بأسلمة البنوك كانت هناك محاولات محتشمة لبنوك إسلامية بالكلية وهي قليلة جدا وتمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالبنوك التقليدية في السوق المصرفية، لكن ما لوحظ عنها أنها حققت نمو مرتفعا ومتواصلا في الأصول ونسبة الودائع، وشهدت إقبالا كبيرا من طرف الزبائن بحثا منهم عن التعامل بدون فائدة والاستقرار في العلاقة بين البنك والزبون. هذه الظاهرة دفعت بالبنوك التقليدية أن تتبع نفس المنحى من أجل استقطاب أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين الذين تحولوا نحو البنوك الإسلامية أو الذين أحجموا بالكلية عن التعامل مع البنوك خاصة بالدول الأجنبية هروبا من الربا نحو أمان الاكتناز. هذا السلوك الجديد من طرف المتعاملين دفع بحكومات العديد من الدول الإسلامية إلى إعادة النظر في القوانين والنظم التي تحكم الصناعة المالية خاصة بعدما لاحظت إقبالا ملفتا للنظر على الخدمات المصرفية الإسلامية، واعتراف البنوك التقليدية بنجاح وأهمية تجربة البنوك الإسلامية خاصة بالدول الإسلامية، لما لذلك من علاقة عقائدية تشجع المتعاملين للتوجه نحو هذه الخدمات، فرخصت بفتح نوافذ وشبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية تتعامل بالمنتجات التي تتوافق مع أحاكم الشريعة الإسلامية، ووضعت لها إطارا قانونيا ينظمه. ولعل النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من

طرف البنوك والمؤسسات المالية الذي أقبلت السلطات المالية في الجزائر على إصداره خير دليل على تنبه الدول والحكومات لأهمية الصناعة المالية الإسلامية.

هذا العرض المتقدم يبرز لنا مدى الحاجة الملحة وتشوق المتعاملين للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، ولكن ما نلمسه من الواقع هو تساؤل الكثير منهم حول مدى نية المشرع المالي للتحول بصفة كلية نحو هذه المعاملات المالية المشروعة، **هل يمكن اعتبار النوافذ الإسلامية مرحلة انتقالية وخطوة مبدئية للتحول الكلي نحو نظام مالي إسلامي؟**.

هذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة بالبحث في مدى صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعامل الزبائن مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ناتج عن عدم وجود بنك إسلامي واعتبارها خطوة أساسية لتحول هذه البنوك للتعامل بدون ربا؛

الفرضية الثانية: توجه المتعاملين نحو النوافذ الإسلامية راجع إلى ثقتهم بأن المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها هذه النوافذ تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية التي نوجزها في النقاط التالية:

-الالمام بالجوانب النظرية والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة؛

– التعريف بالنوافذ البنكية الإسلامية وتبيين أهميتها كخطوة أولية لانتقال البنوك من العمل التقليدي محو المالية الإسلامية.

بهدف دراسة إشكالية البحث واختبار الفرضيتين، استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي، وأما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة بغية اسقاط نتائج الجانب النظري على الواقع باستخدام المقابلة الشخصية والاستبيان مستخدمين مجموعة من الأدوات الاحصائية المساعدة في عملية تحليل البيانات.

تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر اهمها:

– دراسة فلاق علي و سالمي رشيد، النوافذ الاسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: بعض التجارب العربية والغربية)2018)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع الخدمات المصرفية المعتمدة من خلال النوافذ والوحدات الإسلامية في البنوك التجارية.

–دراسة قومية سفيان و بلعزوز بن علي، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية: دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري (2019)، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى نجاح التحول الكلي لبنك الأهلي التجاري إلى الصيرفة الاسلامية من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية.

– دراسة رحماني أحمد وجبوري محمد، النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر(2020)، هدفت إلى تحديد دور النوافذ الإسلامية كمدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية وتعزيز كفاءة البنوك التقليدية. ونحاول في هذه الدراسة تبيان أهمية هذه النوافذ كخطوة أولية لانتقال البنوك الجزائرية من العمل التقليدي محو المالية الإسلامية.

2. تعريف النوافذ الإسلامية:

تجدر بنا الإشارة هنا إلى ضرورة توضيح بعض المصطلحات التي ترد تباعا أثناء حديثنا عن العمل المصرفي الإسلامي، ألا وهي البنوك الإسلامية، الفروع الإسلامية، والنوافذ أو الشبابيك الإسلامية والتي هي موضوع مداخلتنا:

البنوك الإسلامية: تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية (البدري، 2008، صفحة 45) .

الفروع الإسلامية: هي الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، أي أنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابية شرعية تفتي وتراقب (المرطان، 1999، صفحة 10) .

النوافذ أو الشبابيك الإسلامية: هي عبارة عن جزء أو حيز أو شباك يقوم البنك التقليدي بتخصيصه في أحد فروعه أو في مقره الرئيسي لتقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية دون غيرها، بحيث يقوم البنك بتعيين أحد العلماء الذين لهم دراية وخبرة بالعمل المصرفي الإسلامي ليعمل كمراقب شرعي على أعمال النافذة الإسلامية، وأحيانا يتم تكليف هيئة شرعية يقع على عاتقها مراجعة مشروعة

الأنشطة التي تمارسها هذه النافذة أو الشباك ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية (رشيد، 2018، صفحة 167).

3. حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية

يتدرج حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية المفتوحة بالبنوك التقليدية والتي تتعامل بالربا أخذا وعطاء وفقا للحالات التي يتواجد بها الفرد ووجود البنوك الإسلامية من عدمها، الفرد الموجود بمجتمع يتوفر على بنوك إسلامية محضة وفرد آخر يعيش بمجتمع به النظام البنكي كله ربوي وله ضرورة للتوجه نحو هذه البنوك لسوا سواء في الحكم، لذلك نجد الحالات التالية للتعامل مع النوافذ (الشريف، 2005، صفحة 36) :

1.3 حالة وجود البنوك الإسلامية:

في هذه الحالة يطلب من المسلم عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية الموجودة بالبنوك التقليدية لأن له فرصة التعامل مع بنوك لا تشوبها شبة الربا وبإمكانه التعفف والتورع بالاكتفاء بما هو حلال بين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، والْحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وهِيَ الْقَلْبُ" .مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ثم إن التعامل مع هذه البنوك في مثل هذه الحالات هو من قبيل التعاون عن المنكر وترك التعاون عن المعروف، لأنه من باب أولى توفير السيولة ورؤوس الأموال وتشجيع نشاط البنوك الإسلامية لا البنوك التقليدية التي تتعامل بما يتنافى مع شرعه الله، وهو يتعارض مع ما أمر الله تعالى به قوله تعالى ""وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (المائدة: الآية 2) .

2.3 حالة عدم وجود بنوك إسلامية:

بالمجتمعات التي لا توجد بها بنوك إسلامية –كحال كثير من دولنا اليوم والله المستعان– يصبح التعامل مع البنوك التقليدية التي بها شبابيك إسلامية من قبيل الضروريات، لكن ينبغي أن تكون للمصرفية نية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي حتى لا يكون استغلال من طرف هذه البنوك لأصحاب الأموال الذين يتعففون عن التعامل بالربا.

أثناء حديثنا عن التعامل مع النوافذ البنكية لابد من مراعاة الواقع والمجتمع الذي نحن بصدد دراسته، لأن هذا الموضوع تكتنفه بعض الحساسية، فقد يكون منع التعامل سببا لخروج مؤسسة مالية كانت تنوي تحويل الواقع المالي نحو العمل المصرفي الإسلامي، فبمنع التعامل معها تنخفض مدخراتها وبالتالي معاملاتها المالية والاستثمارية مما يدفع بها للخروج من هذه الصناعة. في حين قد يكون السماح لمثل هذه المؤسسات المالية أيضا لجذب مدخرات المتعاملين الإسلاميين سواء أفرادا أو مؤسسات عن طريق فتح النوافذ الإسلامية مجرد دريعة منهم للحصول على هذه شريحة لا بأس بها من الودائع ورؤوس الأموال. لذلك وضعوا شروط لهذه المؤسسات حتى يتبين صدقها من التوجه نحو الصيرفة الإسلامية، وأن لا تتوانى في إبداء النصح والإرشاد للبنوك المركزية في الدول التي تعتمد النظام المالي الربوي بضرورة التحول نحو الصناعة المالية الإسلامية وأن لها أثر إيجابيا على المؤسسات المالية وعلى المجتمع برمته. فمن بين الإجراءات التي اشترطها الذين أباحوا التعامل مع النوافذ المالية نذكر (المرطان، 1999، صفحة 32):

– ضرورة وضع خطة تتوافق مع أحاكم الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات الربوية؛

– وضع جدول زمني يقره ذوي الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي للتحول التدريجي من العمل المصرفي الربوي إلى العمل المصرفي الإسلامي مع الالتزام التام بالتواريخ المعلنة في الجدول بشكل رسمي؛

– قبل مباشرة العمل بالفروع أو النوافذ الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابية شرعية من ذوي الخبرة والكفاءة بالعمل المصرفي الإسلامي، مع التأكد من أن جميع الأنشطة والعمليات والعقود التي تقوم بها النوافذ الإسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يشوبها محضور؛

– الالتزام بفصل أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة الفروع التقليدية بالبنك الرئيسي، لأن الفصل بين الأموال من أهم معايير مصداقية العمل المصرفي الإسلامي؛

– استقلالية العمل المحاسبي للفرع الإسلامي عن الفروع التقليدية مع ضرورة الاستعانة بذوي الاختصاص في المجال المحاسبي؛

– وضع إدارة مستقلة تعنى بسير عمليات الفرع الإسلامي وتوجيهها وحل المشاكل والعقبات التي تواجهها، وتنمية الكفاءات البشرية المكلفة بنشاط الفرع الإسلامي؛

– وقبل كل هذه الإجراءات ضرورة إخلاص النية لله تعالى أولا وأخيرا للقيام بالتحول نحو ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بما يتوافق وتوجيهات الله تعالى في التعامل مع المال على أنه عبادة وطاعة وليس فقط عمل تقليدي دنيوي.

4. دوافع فتح النوافذ الإسلامية:

يمكن تلخيص دوافع فتح البنوك التجارية لنوافذ المعاملات الإسلامية في النقاط التالية:

1.4 الدافع العقائدي والشرعي:

مما لا خلاف فيه أن التعامل مع البنوك بات أكثر من ضرورة في ظل الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصر، بحيث لا تنفك أي معاملة عن تواجد وسيط مالي يلجأ إليه كلا الطرفان سواء أصحاب الفوائض المالية أو أصحاب الاحتجاج المالي، لكن يختلف موقف هؤلاء الأطراف من مدى مشروعية وصحة هذه المعاملات، ففي المجتمعات الإسلامية هناك ضرورة عقائدية لتحكيم الشرع في أي معاملة كانت، والمعاملة المالية من باب أولى. فما عزوف شريحة عن التعامل مع البنوك الربوية إلا مرده إلى عقيدة المسلم التي توجب عليه عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، وهو متجدر في عقيدته أن المال مال الله والعبد ما هو إلا مستخلف فيه، فيجب عليه التصرف فيه بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فالتعامل مع البنوك النوافذ الإسلامية من أهم الأسباب للتخلص من التعامل مع البنوك التقليدية ودفع لها للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي (فريدة، 2014، صفحة 153).

2.4 الدافع الاقتصادي والاجتماعي:

هناك دوافع اقتصادية جعلت من البنوك التقليدية تقدم على فتح نوافذ إسلامية، ولعل من أبرزها جذب شريحة من العملاء كانوا قد أحجموا عن التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الربا، وهو ما من شأنه زيادة المدخرات وتوجيه تلك الأموال نحو عمليات الاستثمار الفعال بدل إهلاكها عن طريق الاكتناز، ومشاركة هذه الأموال في تحقيق التنمية لمجتمعهم، كما ان التعامل بالصيغ الإسلامية يوفر معدلات ربحية أعلى من أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك التقليدية، وهو من المحفزات المهمة لفتح نوافذ اسلامية قصد تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المالية وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية. كما لا يخفى علينا أن لهذه الدوافع الاقتصادية آثار اجتماعية، لأن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الداخل الوطني وزيادة الأجور وكذا تحسين المستوى المعيشي للأفراد (رمضاني، 2017، صفحة 155).

5. مداخل تحول البنوك التقليدية نحو التمويل الإسلامي: (محمد، 2020، صفحة 74)

يمكن أن نميز حالتين للبنوك التقليدية في ممارستها لنشاط الصيرفة الإسلامية وهي:

1.5 التحول الكلي للصيرفة الإسلامية:

وهي حالة نادرة الوقوع بسبب صعوبة التحول الكلي من العمل التقليدي نحو العمل الإسلامي، وذلك للعراقيل والضغوطات التي يواجهها البنك في معاملته مع البنك المركزي، ومع عملائه من خلال العقود المبرمة والاتفاقيات المنجزة سابقا، بحيث تأخذ مرحلة تصفية الالتزامات والأصول فترة زمنية أطول حتى يتمكن البنك من التحول بالكامل لممارسة فقط الأعمال والأنشطة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.5 التحول الجزئي للعمل بالصيرفة الإسلامية:

في هذه الحالة يبقى البنك على ممارسته للعمل المصرفي بالأسلوب التقليدي مع تقديم خدمات ومنتجات إسلامية بالموازاة مع المنتجات التقليدية، وذلك إما من خلال إنشاء فروع إسلامية مستقلة محاسبيا وإدارية وحتى من حيث رأس المال ولكنها تبقى تابعة في الملكية والتسيير للبنك الأم، أو عن طريق تخصيص نافذة أو شباك بالفروع التقليدية لممارسة وإصدار منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لكنها تابعة إداريا للفرع التقليدي، وهذا الإجراء في غالب الأحيان لا تكون فيه النية الكاملة للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي وإنما مجرد تنويع في المنتجات وجلب سيولة لشريحة معينة كانت تحجم عن التعامل مع البنوك التقليدية، لذلك قد يصعب تحول هذه البنوك نحو العمل المصرفي الإسلامي بصفة كلية.

6. منتجات النوافذ الإسلامية:

تمارس النوافذ الإسلامية عمليات مصرفية وأنشطة خدمية قد تتشابه مع تلك التي تمارسها النوافذ التقليدية شريطة أن تخلوا من الربا أو أي محظور شرعا، كما تصدر منتجات تختص بها دون الفروع التقليدية وهي من مخرجات الفكر والفقه الإسلامي، لذا يمكن أن نورد تقسيمات تلك الأنشطة كما يلي (شحاتة، 2006، صفحة 07):

1.6 نشاط الخدمات المصرفية:

تتمثل في تلك الخدمات المصرفية العادية المشابهة لتلك التقليدية على أن تكون خالية من الربا وتتلقى عنها عمولة تقديم الخدمة، كفتح الحسابات الجارية، فتح حسابات الادخار والاستثمار، فتح حسابات الودائع الاستثمارية، إصدار صكوك المضاربة الإسلامية، إصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندة غير المغطاة وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

2.6 نشاط الاستثمار والتمويل:

لا تخرج الاستثمارات المالية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام من صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية ومن أهم تلك الصيغ نذكر: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع والسلم، الإجارة، المزارعة والمساقات، الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامي.

7. تقييم تجربة النوافذ الإسلامية:

من خلال فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية يمكن تحقيق جملة من المزايا بالنسبة للبنك وكذا للمتعاملين معه سواء كانوا إفرادا أو مؤسسات وكذلك تحقيق التنمية للمجتمع ككل، إلا أن هذه التجربة واجهتها جملة من الصعوبات، نورد هذه الإيجابيات والعراقيل في النقطتين المواليتين:

1.7 مزايا النوافذ الإسلامية (رشيد، 2018، صفحة 4):

– تعظيم الأرباح بالنسبة للبنوك التقليدية لأن عوائد المنتجات الإسلامية أكبر من عوائد المنتجات التقليدية؛

– المحافظة على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد واسترجاع العملاء الذين فقدهم البنك التقليدي حتى لا يتحوَّلوا إلى المصارف الإسلامية بعد فتح المجال أمام ممارسة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية؛

– تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية؛

– اكتساب خبرات عن المصرفية الإسلامية، وتنويع المنتجات؛

– صمود المصرفية الإسلامية في وجه الأزمات الاقتصادية والمالية؛

– الاستفادة وجذب أموال المسلمين المتزايدين كل سنة بدول المهجر بسبب ارتياحهم للتعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الأجنبية.

2.7 صعوبات النوافذ الإسلامية:

– عدم قناعة المسؤولين القائمين على البنك بنجاعة العمل المزدوج بين الأسلوب التقليدي والأسلوب الإسلامي، وضعف الاستعداد لدى إدارات البنك التقليدي لتطوير المنتجات الإسلامية (رمضاني، 2017، صفحة 157)؛

– غياب العنصر البشري الكفء والمؤهل علميا وتقنيا وشرعيا لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، لأن معظم الموظفين مشبعين بأفكار وتقنيات العمل المصرفي التقليدي، وكذا غياب اللجان والهيئات والنظم الرقابية المتخصص في هذا النوع من الصيرفة؛

– ضعف الإبداع والابتكار في المنتجات المالية الإسلامية لمواكبة التطورات الحاصلة في السوق المالية خاصة فيما يتعلق بأعمال الخزينة وأدواتها؛

– عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

– تخوف وتحفظ بعض العملاء من التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة، واعتبار العمل الإسلامي في هذه الحالة مجرد شعارات فارغة من مضمونها؛

– اختلاف هيئات الرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية الناتج عن الاختلاف في المذاهب الفقهية المعتمدة وما يصاحبه من حيرة لدى القائمين على إصدار هذه المنتجات أنفسهم وعلى زبائنهم (المرطان ب.، 2005، صفحة 28).

– تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي وكذا مع البنك المركزي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

8. دراسة حالة النوافذ الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران.

1.8 لمحة حول النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وهران:

فيما يتعلق بنشاط المصرفية الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد أكد المدير العام أنه تم فتح 09 شبابيك على المستوى الوطني بدأ من تاريخ 01 ماي 2020، في حين كان تدشين الشباك التاسع بولاية وهران في 30 جوان 2021، وقد أعرب ذات المتحدث عن ارتياحه اتجاه هذا النوع من المنتجات بتصريحه أن هناك إقبالا كبيرا من طرف الزبائن على خدمات الصيرفة الإسلامية وأنها استقطبت ما يقارب 01 مليار دينار جزائري من الودائع. كما أشار نفس المسؤول إلى أن خدمات الصيرفة الإسلامية لذات البنك سوف تعمم عبر جميع ولايات الوطن ''قبل نهاية العام القادم'' حيث تعتزم إدارة البنك أن تكون

هناك وكالات وشبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية عبر جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تقدر ب327 وكالة.

ومع افتتاح شباك الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة الرئيسية للبنك بوهران يكون ''بدر بنك'' قد أطلق تاسع شباك يقدم 14 منتوجا وفق تعاليم الشريعة الإسلامية القائمة على المرابحة على غرار ''مرابحة غلتي'' ومرابحة الأشغال العمومية'' ومرابحة وسائل النقل''، وغيرها. تتمثل هذه المنتجات الأربع عشر (14) في ستة (06) منتجات تخص الادخار والتوفير وثمانية(08) أخرى هي منتجات تموين على صيغة المرابحة: تموين من أجل اقتناء مواد أولية، واقتناء العتاد، واقتناء العتاد الفلاحي، وتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات الزراعية وكذلك تمويل عملية التصدير. كما يعتزم البنك إطلاق منتوجات إسلامية أخرى في السوق قريبا، خاصة تلك المتعلقة باقتناء السيارات والمساكن، مبرزا أن المنتجات تخضع إلى مصادقة هيئة شرعية داخل ''بدر بنك'' إضافة إلى مصادقة المجلس الاسلامي الأعلى.

2.8 الدراسة الاستطلاعية:

يتناول هذا المحور عرض وتحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية، من خلال تحليل آراء زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول النافذة الإسلامية المفتوحة بوكالة وهران باستخدام استبيان وزع على عينة منهم.

3.8 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ولاختبار فروضها قام الباحثين باستخدام أسلوب الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وتم توجيهها لأفراد عينة الدراسة متمثلين في زبائن بنك الفلاحة التنمية الريفية بوكالة وهران، ولقد أعتمد في إعداده على مجموعة من الأفكار التي تم الحصول عليها من قراءة الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وبعد أن تبلورت تلك الأفكار تم صياغة مجموعة من الفرضيات تخدم الدراسة، وقد اشتمل الاستبيان على قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية

القسم الثاني: ويضم محورين؛

- المحور الأول: التعامل مع النوافذ الإسلامية: وتم قياسه من خلال الأسئلة من 1إلى 7؛
- المحور الثاني: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية: وتم قياسه من خلال الأسئلة من 8 إلى 14.

وقد تم تحديد مستوى الأهمية لإجابات المبحوثين وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (01): درجة إجابة المبحوثين

غير موافق بشّدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشّدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين.

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لاتخاذ القرار:

- النسب المئوية والتكرارات، وذلك من أجل معرفة تكرار فئات المتغيّر المراد تحليله والمساعد في وصف عيّنة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك من أجل معرفة مستوى أهمية كل متغير لدى عينة الدراسة.

وتم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

طول الفئة =(أعلى طول فئة – أدنى طول فئة في المقياس الخماسي)/ عدد الفئات

0.8 = 5 /(1-5)=

وعليه يكون المقياس المعتمد لاتخاذ القرار كالتالي:

الجدول رقم (02): مستوى الأهمية

الفئة	مستوى الأهمية
[1 – 1.8]	منخفض جدا
]1.8 – 2.6[	منخفض
]2.6 – 3.4]	متوسط
]3.4 – 4.2[	مرتفع
[4.2 – 5]	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين.

4.8 عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في زبائن وكالة (BADR) وهران المتعاملين مع النافذة الإسلامية، وقد تم توزيع عليهم 40 استمارة استبيان باليد بطريقة عشوائية وتم استرجاع 35 استمارة، أي ما نسبته 87.5% صالحة للتحليل الإحصائي، وهي نسبة معبرة.

5.8 ثبات أداة الدراسة:

يعني استقرار النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس عدة مرات، حيث تم استخراج معامل الثبات بالاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha* لكل متغيّر من متغيّرات الدراسة، وقد كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

محاور الاستمارة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
محور التعامل مع النوافذ الإسلامية	07	0.762
محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية	07	0.783
ألفا كرونباخ للاستمارة ككل	14	0.772

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*.

6.8 التحليل الإحصائي لعينة الدراسة:

– توزيع أفراد العينة حسب الجنس

أثبتت الدراسة أن أغلب أفراد العينة المستجوبين كانوا من فئة الذكور بنسبة 71.42%، في حين قدرت نسبة الإناث ب 28.58%، وهي نتيجة طبيعية لأن الرجال هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك في إطار الادخار أو التوظيف والاستثمار.

–توزيع أفراد العينة حسب مدة التعامل مع البنك:

أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة المستجوبين لديهم فترة التعامل مع البنك ما بين 06 و10 سنوات بنسبة بلغت 48.57%، في حين بلغت نسبة المتعاملين الذين تعاملوا مع البنك أكثر من 10

سنوات 42.86%، أما الفئة التي لديها فترة تعامل مع البنك ما بين 01 إلى 05 سنوات فبلغت نسبتها 8.57%، وهذا دليل على وجود ثقة المتعاملين بالبنك وهناك تجاوب واطمئنان للخدمات التي يقدمها مما دفع بهم إلى عدم تغييره والتعامل معه لمدة زمنية أطول.

– توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المتعامل:

إن أغلب أفراد العينة المستجوبين وما نسبتهم 42.86% هم من المتعاملين الفلاحين لأن البنك موجه بالدرجة الأولى لخدمة الأنشطة الفلاحية والقروض الفلاحية وكذلك التأمين على النشاط الفلاحي، في حين شكلت ما نسبته 22.86% المتعاملين ذوي الأعمال الحرة كالتجار والحرفيين وذوى المهن الحرة، أما المتعاملين مع البنك والحاملين صفة الموظف فنسبتهم بلغت 20% خاصة الذين تربطهم اتفاقيات بين إداراتهم والبنك، أما نسبة المتقاعدين فكانت14.28% .

– توزيع أفراد العينة حسب سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية:

بينت النتائج أن ما نسبته 42.86 % من المتعاملين مع البنك رجحوا أن سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية كان لسبب شرعي وهي النسبة الأكبر لأن معظم المتعاملين يلجئون للتعامل مع النافذة الإسلامية هروبا من الربا، في حين أن 28.58% من المتعاملين المستجوبين كان سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية تجاري لأن التعاملات المالية الإسلامية تحقق عائدا أعلي من التقليدية، أما نسبة المتعاملين الذين أجابوا أن سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية كان ربحي فبلغت 20%، لأنها تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر وفقا لقاعدة "الغنم بالغرم" وغالبا ما تدخل البنوك الإسلامية في مشاريع متأكدة من ربحيتها، في المتعاملين الذين لم يعربوا عن سبب تعاملهم مع النافذة الإسلامية كان منخفضا بنسبة 08.56%.

7.8 اختبار الفرضيات:

1.7.8 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية:

الجدول رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
Q1: **النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية.**	**4.93**	**0.264**	**1**	**مرتفع جدا**
Q2: **التعامل مع النوافذ الإسلامية لتجنب الوقوع في الربا.**	**4.90**	**0.300**	**2**	**مرتفع جدا**
Q3: **تعمل النوافذ الإسلامية بنفس الآليات التي تطبقها البنوك الإسلامية.**	**4.10**	**0.490**	**6**	**مرتفع**
Q4: **تعتبر النوافذ الإسلامية الخطوة الأساسية لبعث صيغ التمويل الإسلامي.**	**4.46**	**0.596**	**4**	**مرتفع جدا**
Q5: **أثبتت التجارب الدولية نجاح النوافذ الإسلامية.**	**4.37**	**0.536**	**5**	**مرتفع جدا**
Q6: **تعتبر النوافذ الإسلامية السبيل الأساسي لتوظيف الأموال في ظل عزوف الناس عن التعامل بفوائد ربوية**	**4.71**	**0.461**	**3**	**مرتفع جدا**
Q7: **تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية**	**4.07**	**0.519**	**7**	**مرتفع**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	**4.50**	**0.599**	**مرتفع جدا**	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*.

حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 4,50 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة جدا لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام 0.199 إذ يعكس درجة انسجام جيدة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور "التعامل مع النوافذ الإسلامية"، فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (4,07– 4.93)، وهذا ما يدل على أن فقرات محور التعامل مع النوافذ الإسلامية تتراوح بين أهمية مرتفعة إلى مرتفعة جدا لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة Q1 "النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية " في المرتبة الأولى كأعلى قيمة

لمتوسطها الحسابي البالغ 4.93 وبانحراف معياري بلغ 0.264، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة Q7 "تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية" وذلك بانحراف معياري بلغ 0,519 ومتوسط حسابي بلغ 4,07.

الفرضية الأولى: استنادا لترتيب مستوى الأهمية النسبية للمحور الأول ككل مشتملا على جميع الفقرات والذي حقق نسبة "مرتفع جدا" يمكن القول بقبول الفرضية الأولى والتي نصت على " تعامل الزبائن مع النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية نتيجة عدم وجود مصرف إسلامي واعتبارها خطوة أساسية لتحول البنوك للتعامل بدون ربا".

2.7.8 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

الجدول رقم (05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
Q8: توفر النوافذ صيغ مناسبة لتوظيف الأموال.	4,32	0.521	2	مرتفع جدا
Q9: تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس الشريعة الإسلامية.	**4**.68	**0**.471	1	مرتفع جدا
Q10: تسمح باستقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازي.	3.46	**0**.778	5	مرتفع
Q11: توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية.	1.32	0.521	6	منخفض جدا
Q12: تقدم التمويل المناسب للمؤسسات المصغرة وكذا المؤسسات الناشئة.	**3**.95	0.444	3	مرتفع
Q13: النوافذ الإسلامية تقدم خدمات مصرفية جيدة وحديثة.	3.95	0.444	3	مرتفع
Q14:تستفيد المؤسسات الممولة عن طريق النوافذ الإسلامية من المرافقة والدعم لإنجاح المشروع	3.83	**0**.667	4	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	3.64	**0**.581	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*.

حقق هذا المحور " الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية " وسطا حسابيا عام بلغ 3,64 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة لهذا المحور لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام 0.181 وهو يعكس درجة انسجام جيدة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (1.32- 4,68)، وهذا ما يدل على أن عبارات محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية تراوحت بين أهمية منخفضة جدا إلى أهمية مرتفعة جدا لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة Q9: " تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس **الشريعة الإسلامية**" في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4,68 وبانحراف معياري بلغ 0.471، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة Q11: "توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية" وذلك بانحراف معياري بلغ 0.521، وبمتوسط حسابي بلغ 1,32 .

الفرضية الثانية: اعتمادا على مستوى المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة تبين لنا أنها حققت نسبة أهمية "مرتفع" مما يدل على أن الفرضية الثانية صحيحة، "توجه المتعاملين نحو نوافذ المعاملات الاسلامية راجع إلى ثقتهم بأن المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها هذه النوافذ تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية".

خاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن النوافذ الإسلامية خطوة متميزة في العمل المصرفي، لها إقبال لا بأس به من طرف المتعاملين مع البنوك، مما يدل على تعطش فئة مهمة من المجتمع الإسلامي لمثل هذه الخدمات وتورعهم عن التعامل بالربا، وهو ما يجعل من هذه السوق واعدة، ويفتح آفاق وفرص استثمارية تسهم في زيادة أرباح أرباب المال من خلال الصيغ الإسلامية كالمشاركة والإجارة والمرابحة وغيرها، وتساهم كذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

أكدت الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة وهران أن إقبال المتعاملين على النوافذ الإسلامية كان نتيجة للوجود المحتشم للبنوك الإسلامية القائمة بذاتها إن لم نقل الغياب التام لها في الكثير من مناطق الوطن؛ على غرار بنك البركة وبنك السلام اللذان يمثلان نسبة ضعيفة جدا في السوق المصرفية الجزائرية؛ كما أن هذه الفئة من المتعاملين مع النوافذ الإسلامية على ثقة بأن المنتجات التي تقدما هي منتجات إسلامية خالية من شبهة الربا، وهو مكسب مهم بالنسبة للبنك رغم وجود الإشاعات التي تفضي إلى كون هذه البنوك لجأت لغطاء الصناعة الإسلامية فقط لاستقطاب شريحة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية، فقد عبرت عينة الدراسة على تجاوبها للتعامل مع هذه النوافذ من باب الضرورة لعدم وجود بنوك إسلامية محضة واعتبرت ذلك تشجيعا للبنك الرئيسي للتحول نحو الصناعة المالية الإسلامية.

في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن طرح بعض التوصيات التي من شأنها جعل العمل المصرفي الإسلامي أكثر وضوحا وشفافية وتورعا عن شبهة الربا:

– من أهم التوصيات معاملة البنك المركزي للبنوك الإسلامية والفروع الإسلامية معاملة خاصة خالية من دفع الفوائد وعمولات الائتمان المماثلة لتلك التي يتعامل بها مع البنوك التقليدية قصد تشجيعه، واستحداث آليات أخرى لضبط العلاقة بينهما تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– التأكيد على استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك الرئيسي من حيث الأصول والديون، أي الحرص على عدم اختلاط أموال وأرباح النوافذ الإسلامية بفوائد النوافذ التقليدية، وكذلك الاستقلالية من حيث الرقابة والأعمال الإدارية والمحاسبية؛

– ضرورة الاسترشاد بتوجيهات لجنة لمراقبة العمل المصرفي ومدى استجابته لأحكام الشريعة الإسلامية سواء بعرض المنتج على المجلس الإسلامي الأعلى، أو استحداث لجنة مصغرة مكونة من خبراء في الشريعة وفي المصرفية على مستوى الفرع الإسلامي يتم الرجوع إليها في حل بعض الإشكالات اليومية؛

– العمل على تكوين الموارد البشرية تكوينا تقنيا خاصا بالمصرفية الإسلامية وتكوينا شرعيا حول صيغ التمويل الإسلامي والمعاملات المالية بصفة عامة؛

– أن يكون للقائمين على البنك النية للتحول نحو المعاملات الإسلامية وأن يكون للمتعاملين معهم نية اجتناب الربا وتشجيع المعاملات المالية الإسلامية؛

9. قائمة المراجع:

1) بن سعد المرطان. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. *جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية*، 28.
2) جلال وفاء البدري. (2008). *البنوك الإسلامية:دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
3) حسين شحاتة. (2006). *المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق*. القاهرة، مصر: مكتبة التقوى.
4) رحماني أحمد، جبوري محمد. (2020). النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية*، 74.
5) سعيد بن سعد المرطان. (1999). الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، 10.
6) صالح مفتاح، معارفي فريدة. (2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية. *مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة*، 153.

7) فلاق علي، سالمي رشيد. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 168.

8) فهد الشريف. (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي. *جامعة أم القرى، السعودية*، 36.

9) لعلا رمضاني. (2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة الجزائر. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 155.